

١٢٧٧ مليون دولار عام ١٩٦٦ . ومن ناحية أخرى ، ارتفعت الصادرات من ٧١١ مليون دولار الى ٨٣٢ مليون دولار . وقد انخفض العجز التجاري خلال هذه الفترة من ٥٢٠ مليون دولار (١٩٦٥) الى ٤٤٥ مليون دولار (١٩٦٦) (٨٢) .

ورغم ان المراحل الاولى « للميتون » قد خففت قليلا من عجز اسرائيل التجاري ، يمكن الاشارة الى ظواهر أخرى أصبحت تتناقض الى حد كبير مع المصالح الطويلة الامد للشطاع الخاص . فقد ازدادت نعمة الطبقة العاملة وازداد عدد الاضرابات ، كذلك ازدادت الهجرة من اسرائيل ، وخاصة هجرة العمال الفنيين ، بينما انخفضت الهجرة اليها . كما ان انهيار بعض المصالح الاقتصادية ، مثل بنك « فيوخت فانغر » وبنك « اللرن » ، خلق شعورا بعدم الارتياح في وسط الطبقة الرأسمالية . وقد انخفض في الوقت نفسه الاستثمار الاجنبي عن مستواه عام ١٩٦٥ ، (رغم ازدياد التعويم الذي قام به الرأسماليون الاجانب) .

ومع تعمق الازمة الاقتصادية ، قامت الحكومة باتخاذ موقف أكثر عدائية من العالم العربي ، وخاصة من سوريا . وكان أحد الآثار المباشرة للاستعداد للحرب استيعاب العديد من العمال ، العاطلين عن العمل والعمالين ، في القوات المسلحة . وقد أدت زيادة الانفاق على الدفاع الى توسع الصناعات الحربية بحيث ارتفع عدد العاملين في مصانع وزارة الدفاع ، في نهاية ١٩٦٧ ، بنسبة ٤٠ ٪ ، وبحيث تضاعفت طلبات « الصناعة الحربية » من الاقتصاد المدني ثلاث مرات (٨٣) .

رغم انه من الخطأ ارجاع حرب حزيران الى الازمة الاقتصادية الخانقة التي واجهتها اسرائيل عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، فقد كان لتلك الحرب نفسها ولنتائجها تأثير واضح على الاقتصاد الاسرائيلي . ويعتبر ادخال حزب جاحال المناوىء للعمال (مناحيم بيجن) في « وزارة الحرب » التي ألفها اشكول ، ومبيعات الاسهم الاسرائيلية التي لم يسبق لها مثيل (٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٦٧) ، وازدياد الهجرة ، واحتلال مساحة واسعة من الاراضي العربية ، ظروف أدت الى اعادة الثقة بالاقتصاد الاسرائيلي في اوساط المستثمرين المحليين والاجانب .

ولكن التوسع الذي تلا الحرب كان عملية اتصفت بالتناقضات الاقتصادية والاجتماعية العميقة . ورغم ان اعدادا كبيرة من الجنود ظلت تحمل السلاح ، فقد بقيت البطالة مرتفعة نسبيا اذ كان ٥٧١ ٪ من القوى العاملة بدون عمل في الربع الثاني من عام ١٩٦٨ (٨٤) . وظلت الاجور خاضعة لقيود ما قبل الحرب . وبينما ارتفعت الاجور ١٠٧ ٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٦٨ ، ارتفع الانتاج الصناعي بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا عما كان عليه في النصف الاول من عام ١٩٦٧ (٨٥) . ولم تنل البروليتاريا الاسرائيلية أي تعويض على زيادة الانتاج الهائلة ، وكان عليها ان تتحمل زيادة في الاسعار - خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٦٨ - بلغ معدلها ٢٤٣ ٪ (٨٦) .

بالرغم من سيل الدعاية الذي أطلقه بيروقراطيو العمال والمسؤولون الرسميون حول أهمية الانتاج الصناعي « للامن القومي » ، لم يرضخ العمال الاسرائيليون لمطلب الاسراع في العمل وتجميد الاجور . فقد كانت نسبة الاضرابات عام ١٩٦٨ أعلى منها عام ١٩٦٧ ، رغم ان عدد العمال الذين شاركوا في تلك الاضرابات كان اصغر ، لان الاضرابات شملت الشركات الصغرى (٨٧) . هذا ومن الضروري معرفة نتائج موجة الاضرابات :

- ١) ان النهجم على الاجور الحقيقية للعمال جوبه برد فعل حازم .
- ٢) ان النداءات العاطفية حول « الامن القومي » لم تكف لمنع حصول الاضرابات .
- ٣) ان قيام العمال باضرابات دون موافقة نقابتهم يدل على تحدي العمال لسلطة بيروقراطيي الهستدروت .